المفاوضات
التي أدت لعقد معاهدة
سنة ١٩١٥م
بين الإمام عبد العزيز آل سعود
وبريطانيا

د. خالد حمود السعدون

لقد كتب الكثير عن معاهدة سنة ١٩١٥م بين الإمام عبد العزيز آل سعود وبريطانيا . فعرفت دوافعها ، وحللت بنودها ، وحصرت الآثار التي ترتبت عليها . ولكن أمراً متصلاً بتلك المعاهدة لم يحظ باهتمام كبير . وهو توضيح المراحل التي قطعتها

المفاوضات بين الجانبين ، منذ سطرت مسودتها الأولى إلى أن صيغت بشكلها النهائي ـ ولذلك سأركز هنا على هذا الجانب لما له من أهمية كبيرة في التعريف بطموحات كل طرف من طرفي المعاهدة ، وما استطاع تحقيقه في الواقع من تلك الطموحات ، بما يتناسب مع القوة الفعلية التي يستند إليها .

ويحسن قبل الولوج في صميم الموضوع القول إن الإمام عبد العزيز أدرك منذ استعادته الرياض سنة ١٩٠٢ أن الخطر الأكبر الذي يهدد دولته يتمثل في الدولة العثمانية لعوامل عديدة ليس هنا مجال بحثها . « ولكون بريطانيا تعتبر المنافس الكبير للدولة العثمانية في منطقة الخليج رأى الإمام عبد العزيز أنه من الأفضل الاتصال بالإنجليز ومحاولة الحصول على تأييدهم له » .(١) ومما عزز اتجاهه في هذا السبيل ـ بلا ريب ـ ما شهده بنفسه من عجز الدولة العثمانية عن إلحاق الأذى بالشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت نتيجة لوقوف بريطانيا خلفه . ذلك الوقوف الذي تجسد في اتفاقية الحماية لسنة ١٨٩٩ م التي عقدت بين الطرفين . ولذلك كله قام الإمام عبد العزيز بعدة اتصالات مع السلطات البريطانية بين سنتي ١٩٠٣ و ١٩١٤ م محاولاً إقناعها بالوقوف إلى جانبه . ولكن السلطات البريطانية لم تتجاوب مع تلك الاتصالات .(٢)

ولكن الموقف البريطاني غير المتجاوب سرعان ما تغير حين نشبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا ، وازداد احتمال ارتماء الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا وحليفاتها . فأخذت بريطانيا تعد لمواجهة ذلك الاحتمال قبل وقوعه . وإحدى سبل الإعداد كانت محاولة كسب الإمام عبد العزيز إلى الجانب البريطاني . وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل رسالتين وصلتا للإمام من الشيخ مبارك الصباح ومن المقيم السياسي البريطاني في الخليج تخبرانه باحتمال نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، وتعرضان رغبة الأخيرة بالحصول على مساعدته من أجل الحفاظ على السلم في بلاد العرب . وكانت الخطوة الثانية رسالة مؤرخة في الثالث من نوفمبر ١٩١٤ م وصلت للإمام من المقيم السياسي البريطاني في الخليج تعلمه بقيام الحرب مع الدولة العثمانية ، وتطلب منه الانضمام إلى شيخي الكويت والمحمرة في معاونة البريطانيين للسيطرة على البصرة . ووعدته بريطانيا مقابل ذلك بالاعتراف به حاكماً مستقلاً لنجد والاحساء ، وحمايته من أي هجوم يشن عليه عن طريق البحر ، والدخول معه في علاقات تعاهدية(٣) ، أما الخطوة الثالثة فكانت قرار إيفاد الكابتن شكسبير Shakespear إلى نجد كي يقيم اتصالاً

شخصياً مع الإمام ، وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف البريطاني المشار إليه أعلاه .(٤)

وهكذا تغيرت الأدوار ، فأصبحت بريطانيا هي الحريصة على كسب ود الإمام عبد العزيز ، مما جعله في موقف تفاوضي أقوى تجاهها ، وقد أدرك الإمام بموهبته السياسية ذلك الواقع فأراد استغلاله لتحقيق شروط أفضل من الجانب البريطاني ، ولذلك نجده لم يبد حماسة للتعهدات البريطانية التي وصلته ولم يرفضها ، ويبدو هذا الموقف المتحفظ واضحاً في رسالة بعثها الإمام إلى الكابتن شكسبير بتاريخ التاسع من محرم ١٣٣٣ هـ/ الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩١٤ م ، رداً على رسالة كان الكابتن قد بعثها للإمام قبل ذلك بثمانية أيام ، وقد حدد الإمام في رسالته خط سير تحركاته المقبلة في الصحراء لتمكين شكسبير من اختيار الطريق المؤدي إلى مخيمه ، ثم أضاف : « وآمالي قوية في الله ثم في الحكومة البريطانية البهية بأن الأمر سيرتب على الوجه المطلوب لحماية الدين والشرف . وحينما سيتم الاجتماع إن شاء الله فإن أهداف الجانبين الحقيقية سوف تظهر ، ونحن إن شاء الله كما تعهدوننا بالنسبة للآخرين (الترك) »(٥) .

وقد لاحظ شكسبير ذلك التحفظ الواضح في رسالة الإمام ، وأشار إلى أنه ربما كان نتيجة تأثير السيد طالب النقيب الذي كان قد التحق بالإمام حينذاك ،(٦) حيث يحتمل أن يكون الإمام قد ناقش معه التعهدات البريطانية . وأضاف شكسبير بعد ذلك قوله : « إنني ميّال للاعتقاد بأن النتيجة المحتملة لذلك ستكون محاولة من جانب ابن سعود للحصول منا على توسيع أكبر لنطاق تلك التعهدات . والموضوع لا يتطلب مني – على أية حال – مناقشته قبل أن ألتقي بالزعيم وأتأكد بالضبط مما إذا كانت أهدافه ورغباته قد تأثرت بالحرب » .(٧)

كما يتضح تحفظ الإمام عبد العزيز أيضاً في رسالة بعثها في اليوم نفسه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رداً على رسالة كانت قد وصلته منه في تاريخ سابق وحوت ما كانت السلطات البريطانية تتوقع من الإمام القيام به من مجهود حربي ضد الدولة العثمانية .

ويُظْهِر التدقيق في تلك الرسالة أن الإمام عبد العزيز اكتفى بإبداء عواطف لفظية تجاه بريطانيا دون أن يلزم نفسه بشيء حيال الطلبات التي قدمتها له ، ودون أن يعلق سلباً أو إيجاباً على التعهدات التي عرضتها عليه ، مكتفياً بالقول إنه متجه للقاء شكسبير والتباحث معه بشأنها . ورغم كل ذلك التحفظ اعتبر وكيل المقيم السياسي البريطاني

في الخليج مضمون رسالة الإمام مُرْضياً .(٨)

وقد حدد الإمام عبد العزيز المبادىء العامة التي سيستهديها في مباحثاته القادمة . وجاء ذلك التحديد في رسالة مؤرخة في ١٧ محرم ١٣٣٣ هـ/٥ ديسمبر ١٩١٤ م وجهها إلى برسي كوكس P. Cox رئيس الضباط السياسيين المرافقين للحملة البريطانية الغازية للعراق . ومما جاء في تلك الرسالة : « استلمت رسالة من صديقي الكابتن شكسبير يطلب فيها رؤيتي ، وقد كتبت له رداً حددت له فيه مكان اجتماعنا ، وسأشرح له في اجتماعنا الأمور التي سيوافيكم بتقرير عنها دون شك ، وهي تتصل بمصالح الجنس العربي ، وبتأكيد العلاقات القديمة بيننا وبين الحكومة البريطانية العلية . إننا محافظون على علاقاتنا القديمة ، وليس هناك شيء يؤدي إلى تغيير موقفنا إلا الأمور التي يمكن أن تضر بديننا والجنس العربي . إنك أفضل الناس فيما يتعلق بهذا الأمر ونأمل فيك كل خير ... »(٩).

وقد لاحظ كوكس أن الإمام عبد العزيز أكد في رسالته السالفة على اهتمامه بالناحية الدينية ، فأراد أن يبدد أيَّ شكوك تجول في خاطره حول نوايا بريطانيا بهذا الخصوص . فكتب له رسالة جوابية مؤرخة في ٢٩ محرم ١٣٣٣ هـ/١٧ ديسمبر ١٩١٤ م ، جاء فيها : « غير خاف عليكم أن الحكومة البريطانية لم تكن راغبة في الحرب مع تركيا ، ولكن أعمالها العدائية [تركيا] الناجمة عن مكائد ألمانيا وتحريضاتها كانت لا تطاق لدرجة لم يعد معها خيار آخر لدينا ، ولكننا كما بينا لسكان البصرة والقرنة إننا في حرب مع حكومة تركيا لوحدها ، وليس لنا قصد ضد سكان القطر والعرب عموماً ، بل نحن على العكس نرغب في أن نصبح أصدقاءهم ومعاونيهم ، ونأمل بأنهم تحت ظل العلم البريطاني سوف يتمتعون بأقصى الحرية والعدالة في شؤونهم الدينية والدنيوية معاً . وفيما يتعلق بالشؤون الدينية خاصة فلست بحاجة لأن تكون تحت تأثير أي نوع من الخشية . فغير خاف عليك بأن للحكومة البريطانية رعايا مسلمين أكثر من أية حكومة أخرى ، وسترى في الإعلان الذي أرفق لك نسخة خطية منه أننا تعهدنا باحترام أماكن الحج المقدسة والمحافظة عليها في الحجاز والعراق معاً .(١٠)

« وفيما يتعلق بك فإنني آمل أن أحوالك ستزدهر أكثر مما سبق نتيجة لما حدث ، لأن أراضيك ستكون بعيدة عن المضايقات والتدخلات من جانب الترك ، التي كنت تعاني منها حتى الآن ... وآمل أن يكون صديقنا الكابتن شكسبير معك عند وصول هذه الرسالة ، وسينقل لي ما يدور بينكما [من مباحثات] يمكنك أن تثق بأنها ستعامل

من قبلي ومن قبل الحكومة البريطانية بكل تفهم ... »(١١) .

وبعد تلك المراسلات التمهيدية ، جاء دور المباحثات المباشرة بين الإمام والمبعوث البريطاني الكابتن شكسبير الذي وصل إلى مخيم الإمام في « الخفى »(١٢) في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩١٤ م . وبعد محادثات استمرت أربعة أيام رفع شكسبير تقريراً مطولاً لحكومته استعرض في بدايته طبيعة العلاقات بين الإمام وبريطانيا خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ثم انتقل إلى تحليل موقف الإمام بعد اندلاع تلك الحرب ، فقال : « كان الموقف بهذه الصورة : انعزال سياسي كامل عن الحكومة البريطانية وتهرب عن الحكومة التركية ، حين استلم ابن سعود في حوالي العشرين من أكتوبر المعلومات التي تفيد بأن الكابتن شكسبير قد أرسل إليه . وفي الوقت نفسه استلم رسائل وبرقيات ووعوداً لا تحصى من الباب العالي ، ولكنه ، أملاً في أن إيفادي لم يعن أن الحكومة البريطانية قد عادت ثانية للتفكير في التماسه القديم أن تضعه تحت حمايتها ، ظل يتهرب من الترك ، واستلم تالياً ... رسالة تعهدات وكيل المقيم المؤرخة في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ/٣نوفمبر ١٩١٤ م . وقد طلب منه في هذه الوثيقة الأخيرة أن يورط نفسه في حرب مكشوفة مع تركيا ، وبالمقابل فإن الحكومة البريطانية :

١ ـ تحميه من انتقام الترك .
٢ ـ تحميه من هجوم عن طريق البحر .
٣ ـ وتخبره بأن وضعه الواقعي defacto في نجد والاحساء سوف يعترف به ، وأنها تستعد للدخول في علاقات تعاهدية معه .

« إن عبد العزيز المفعم بالعاطفة الوطنية تجاه بلده ، العميق الالتزام بدينه ، وذا الرغبة المكرسة لبذل جهده من أجل مواطنيه بتوفير سلم وأمن دائمين لهم ، وجد نفسه الآن في موقف صعب . فهو يثق بالحكومة البريطانية أكثر من أية حكومة أخرى ، ويرغب في إقامة علاقات أمتن معها ، ودليلاً على إخلاصه لها ظل يتهرب من الترك مع ما في ذلك من بعض المخاطرة عليه ، ولكن دون أن يلتزم بأهدافها [بريطانيا] . ويطلب منه الآن توريط نفسه في حرب مكشوفة مع ألد أعدائه وأكثرهم قوة (الترك) ، ومن قبل الدولة التي أخبرته قبل ستة أشهر بأنها لا تستطيع التدخل لصالحه ، والتي تركته حراً في التوصل إلى اتفاق مع الترك .(١٣) حقيقة أنه استلم تعهدات من الجانب البريطاني ، ولكنها جاءت في وثيقة ليست إلا رسالة مبهمة لم تحدد إن كانت تلك التعهدات تقتصر على زمن الحرب الحاضرة فقط أو أنها تشمل المستقبل أيضاً ، ولا

تلمح إلى ما إذا كانت شروط أخرى ستطلب منه فيما بعد ، ولا يمكن اعتبارها صكاً ملزماً للجانبين في المستقبل . وفوق ذلك فإن بلده كان محوطاً من الغرب والشمال بذينك التابعين التركيين »(١٤) وإذا ما كان كيد الترك وعونهم سيوجد في المستقبل اتحاداً أقوى بكثير من أن يستطيع مواجهته لوحده ، فإلى أي مدىً كانت تلك التعهدات ستطبق عملياً ؟ وبالنظر لهذه الشكوك فإن خطر وضع نفسه وبلده عرضة للعداء الدائم من قبل الحكومة العثمانية وكذا تابعيها الذين يستطيعون التحرك ضده كان أكبر من أن يلتزم به بخفة ، ولكن ، دليلاً على رغبته المخلصة في معاونة الحكومة البريطانية دون تعريض نفسه للريبة دون جدوى ، فإنه أبقى ابن رشيد عاجزاً عن التحرك ، وأغرى العالم العربي من خلال النصح والإرشاد بالتحول عن موقف ربما كان معادياً بصورة فعالة إلى آخر متعاطف بوضوح مع بريطانيا العظمى »(١٥) .

ولابد من قطع استطراد شكسبير هنا للقول إن تحليله لتحفظات الإمام عبد العزيز كان مصيباً تماماً . ولكن لا يبدو كذلك تحديده لدافع تحرك الإمام ضد خصمه ابن رشيد في هذه الفترة وتصويره وكأنه الرغبة في منع ابن رشيد في الانضمام إلى الترك ضد بريطانيا . إذ تدل كل الشواهد على أنه كان استمراراً للصراع التقليدي بين الرجلين ، خاصة وأن ابن رشيد كان قد أخل قبيل ذلك باتفاقية السلام المعقودة بين الجانبين . أما الرغبة في إعاقة ابن رشيد عن القيام بأي تحرك ضد بريطانيا فكانت نتيجة للمعاهدة بين الإمام عبد العزيز وبريطانيا وليست سابقة لها . كما لا يفوتني أن أتحفظ هنا أيضاً على ما أورده شكسبير عن تأثير الإمام في تحويل موقف العالم العربي من معادٍ لبريطانيا إلى متعاطف . إذ لم يحدد شكسبير أو غيره الجهود التي بذلت عملياً في هذا السبيل . كذلك لم يحدد المقصود بـ « العالم العربي » ، وهل يقتصر على شبه جزيرة العرب أم العالم العربي بأكمله ؟

ونعود إلى رسالة شكسبير لنتعرف على كيفية إزالته لتحفظات الإمام عبد العزيز ، إذ يقول : « بذلت غاية جهدي لإزالة عوامل سوء الفهم المشار إليها أعلاه ، ولكني وجدت لا شيء سيرضيه أقل من معاهدة ذات فقرات توضح بصورة صريحة التزامات كل من الجانبين ، ومن أجل بلورة ما في ذهنه اقترحت عليه تسهيلاً للأمور إرسال مسودة أولية تتضمن ما هو مستعد لقبوله وما هو راغب فيه ، فوافق على هذا ، ولي الشرف أن أرفق هنا نسخة عربية وترجمة تقريبية للمسودة . لقد فهم ابن سعود تماماً أن هذه المسودة هي مجرد محاولة لإيجاد شيء محدد بعض الشيء ليتم العمل عليه ، ويرجح

أنها ستخضع لتعديلات كبيرة فتحذف بعض شروطها ويستبدل بعضها الآخر . وكيفما رغبت حكومة جلالته بتغيير الشروط فيجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ابن سعود ليست لديه نية التخلي عن موقفه المحايد وحريته في إجراء ترتيباته الخاصة مع الترك (وهو واثق من أنه سيحصل على شيء منهم لدرجة حديثه « عن البديل ذي الأفضلية التالية » إلى أن يحصل على معاهدة موقعه ومختومة مع الحكومة البريطانية ، وهو لن يتحرك خطوة أخرى نحو جعل الأمور أكثر سهولة لنا أو أكثر صعوبة للترك ، بقدر ما يتعلق الأمر بالحرب الراهنة ، إلى أن ينال من تلك المعاهدة بعض الضمانات المثبتة جداً لوضعه مع بريطانيا العظمى باعتبارها عملياً الدولة المسيطرة على شؤونه الخارجية suzerain . وإذا ما منح ذلك فيمكن الاعتماد عليه في استخدام موارده كلها ونفوذه الهائل في بلاد العرب إلى جانبنا ، ليس في الحرب الحاضرة فقط بل وفي المستقبل أيضاً ، وفي الاستمرار بعد عقد المعاهدة بعدم التعامل مع أية دولة أجنبية أخرى دون التشاور معنا أولاً . إنه يلتمس اتخاذ قرار في أقرب فرصة ممكنة ، لأن موقفه المحايد الآن يربكه مع الترك بصورة كبيرة . وفي حالة الإخفاق في الوصول إلى اتفاق شامل سريع جداً معنا يجب عليه ـ دفاعاً عن النفس وتجنباً لأعمال الانتقام ـ أن يقدم دليلاً عملياً على نواياه للوقوف بجانب الترك . وليس في هذا القول تهديد ضمني لنا ، لأن العداء المر للترك هو تقريباً هاجس عبد العزيز ، ولكنه يعترف بأنه إذا أخفق في الحصول على الحماية البريطانية فيجب عليه أن يعقد سلاماً مع عدوه وأن يظهر له نفسه في الحال باعتباره صديقاً . فليس هنالك موقف وسط بالنسبة له »(١٦) .

ويستدل من إصرار الإمام عبد العزيز على توقيع معاهدة واضحة محددة مع بريطانيا على ما كان يتصف به من مهارة وفهم عصري للعلاقات السياسية بين الدول ، وقد قارن أحد الباحثين موقف الإمام هذا بمواقف بقية الزعماء العرب المعاصرين ، فقال : « ولعل في هذا ما يدل على أن ابن سعود كان أكثر زعماء العرب وقتها وعياً سياسياً ، إذ اكتفى جميعهم مضطرين وغير مضطرين بقبول خطابات البريطانيين واعتبارها وثائق في حكم الاتفاق ، وبرهنت الأيام بعدها على كذب الوعود البريطانية .(١٧) كما تتجلى مهارة الإمام عبد العزيز التفاوضية من إدراكه لقوة موقفه نتيجة تلهف بريطانيا لكسبه إلى جانبها من ناحية ، ولوجود البديل التركي من ناحية أخرى ، وقد استمر هذا الوضع للحيلولة دون قيام بريطانيا بالمماطلة فطالب بعقد المعاهدة في أسرع وقت ، وإلا فإنه سيلجأ إلى البديل الجاهز ، أي الدولة العثمانية .

وقد دافع شكسبير في تقريره المذكور آنفاً دفاعاً حاراً عن عقد المعاهدة مع الإمام عبد العزيز على ضوء ما سطره في مسودته ، وبين المزايا الكثيرة التي ستنالها بريطانيا من تلك المعاهدة ، دون تبعات جدية في الواقع ، أما مسودة المعاهدة التي أعدها الإمام عبد العزيز فكانت تتضمن ما يلي :

١ – إن الحكومة البريطانية ستعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف وملحقاتها والموانئ الخاصة بها على ساحل الخليج تابعة لي ، وهي أراضي آبائي وأجدادي ، وبأنني حاكم مستقل لها وكذلك أولادي من بعدي وورثتهم ، وأن الأراضي المذكورة أعلاه أراضٍ مستقلة ليس لأية دولة أجنبية أي حق بالتدخل فيها .

٢ – إن الحكومة البريطانية ستعلن حدود تلك الأراضي شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ، براً وبحراً ، وأنه فيما يتعلق بالبدو الذين يترحلون بين المدن المجاورة التي هي إما تحت الحماية البريطانية أو تحت الحكم البريطاني المباشر ، إذا نشبت خلافات بيني وبين زعماء المدن المذكورة وظهرت دعاوى حول هذه الأمور فيجب أن تحل طبقاً لملكية الآباء والأجداد .

٣ – إن كل التقاضي في أراضٍ جميعها سوف يظل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة حسب مذهب أحمد بن حنبل السلفي ، وسيخضع كل من يقيم هنا لذلك في جميع القضايا ، أو سيخضع للعرف السائد في المدينة التي يكون بها ، سواء أكانت رعاياي أو رعايا الدول المجاورة لأراضيّ ، إذ أن الفرائض الشرعية هي عمادنا ولا غنى لنا عنها .

٤ – لن يسمح لأي أجنبي بنيل قدر شبر من أراضٍ داخل الحدود التي ستعين حتى لو عن طريق المبادلة إلا بعد الرجوع إليّ والحصول على إذني .

٥ – بعد إقرار البنود الواردة أعلاه فإن بريطانيا العظمى ستتعهد بتوفير الحماية لأراضيّ ومنع كل تجاوز أو عدوان يقع عليها براً أو بحراً ومن أية قوة كان .

٦ – إن بريطانيا العظمى ستعد بعدم السماح أو التشجيع أو توفير الملجأ للأشخاص المتهمين أو الهاربين من أراضيّ سواء كانوا حضراً أو بدواً .

٧ – ستحترم بريطانيا رعاياي وتصون حقوقهم وتعاملهم معاملة رعاياها حين يكونون مقيمين في أراضيها أو البلدان التابعة لها .

٨ – إذا قبلت بريطانيا العظمى البنود السابقة وأقرتها ، فإنني عندها أقبل وأقر بالانقطاع عن التعامل مع أية دولة أخرى في كل ما يتصل بالامتيازات

والتدخلات والاتصالات التي ستقتصر على حكومة بريطانيا العظمى .

٩ ـ سألتزم بحماية التجارة داخل أراضي من كل اعتداء ، وسأعامل رعايا بريطانيا العظمى طبقاً للمعاملة التي يلقاها رعاياي في كل الأمور الحكومية والتجارية في أقطار بريطانيا العظمى وفي البلدان التابعة لها .

١٠ ـ ألزم نفسي بتوفير الحماية من كل اعتداء لرعايا الحكومة البريطانية ولأولئك الخاضعين لحمايتها في السواحل والموانئ الخاضعة لحكمي .

١١ ـ سأمنع التجارة بالسلاح والذخيرة سواء تمت من قبل حكومة أو تجار في كل الموانئ الخاضعة لحكمي بشرط أنني إذا احتجت أي شئ من السلاح والذخيرة فسأرجع للحكومة البريطانية من أجل توفير احتياجاتي .(١٨)

درس كوكس مسودة المعاهدة كما اقترحها الإمام عبد العزيز ، فرفعها مشفوعة بملاحظاته إلى حكومة الهند في السابع عشر من يناير ١٩١٥ م . ومما جاء في تلك الملاحظات : « النقطة الوحيدة التي تبدو جديرة بتعليق خاص هي قضية الحماية من أي عدوان خارجي بري ، فحينما دعونا ابن سعود للتحرك نحو البصرة تعهدنا بحمايته من انتقام الترك ، ولهذا وبقدر تعلق الأمر بالأخيرين فإن ما يطلب ابن سعود الحصول عليه الآن لا يعد شيئاً كثيراً جداً . وبإبعاد الترك جانباً فإن بلاد العرب الداخلية يتعذر دخولها عملياً على أية دولة سوانا ، وأتجرأ على الاعتقاد بأننا سنتحمل مخاطرة قليلة بإعطاء التعهد المرغوب فيه من قبل ابن سعود مع التحفظ بالقول أن العدوان يجب أن يكون دون استفزاز .

ومضى كوكس معدداً النقاط الإضافية التي يجب أن تضمن في المعاهدة المنتظرة ، متوقعاً ألا يثير الإمام عبد العزيز إشكالاً حول أي منها عدا ما يتصل بمكتب البرق .

وتلك النقاط هي :

يجب أن يتعهد ابن سعود بما يلي :

١ ـ استقبال ممثل للحكومة البريطانية إما في عاصمته أو في أي ميناء بحري تابع له أو فيهما معاً إذا كان ذلك أمراً مرغوباً فيه .

٢ ـ الموافقة على استثناء رعايانا غير المسلمين من الخضوع لقوانين بلده .

٣ ـ الامتناع عن كل تدخل في الساحل المتهادن وقطر .

٤ ـ الامتناع عن شن حرب عن طريق البحر دون موافقتنا ، والتعاون معنا في قمع

القرصنة .

٥ ـ حماية حركة الحجيج المارة عبر أراضيه .

٦ ـ جباية رسوم جمركية بالمعدلات التي نرى أنها معقولة مقارنة بالمعدلات السائدة في البحرين والكويت .

٧ ـ السماح للسفن التجارية البريطانية بزيارة موانئه .

٨ ـ الموافقة على إقامة مكتب بريد ـ وربما مكتب برق أيضاً ـ في مينائه عندما يحين الوقت .

« لم أضمن أي بند حول تجارة الرقيق لأنها ليست مشكلة عويصة في هذه الأيام ، ولم تسبب لنا إشكالاً في الكويت ... هل من الممكن تفويضي وضع مسودة معاهدة على أساس الخطوط الواردة أعلاه ليتم التفاوض عليها عن طريق شكسبير ؟ إذ أن الفرصة ليست متاحة لي الآن للاجتماع شخصياً بابن سعود » .

« إنني مضطر لإرسال رد لابن سعود مع رسوله الذي أمر بالرجوع حالاً . كما أني مرسل لشكسبير فحوى النقاط الإضافية الواردة أعلاه ، وسائله أن يناقشها مع ابن سعود حسبما ينسب . وإني مجيب ابن سعود بأن معاهدة تصون وضعه بما يرضيه يمكن التوصل إليها على أساس الخطوط المشار إليها تقريباً ، وإني أبرقت إلى الحكومة حول الموضوع ، ولكن صياغة المعاهدة من الضروري أن تستغرق بعض الوقت ـ وأنه في الوقت نفسه يجب أن يأخذ في اعتباره أن الترك تقهقروا في كل المواقع وهم في وضع ضعيف جداً ، ولذلك فليس هناك حاجة إطلاقاً لتوريط نفسه الآن بأي تحرك إلى جانبهم يمكن أن يضر بمركزه في نظر حكومة جلالته ، وأن الضرورة المسلمة لمصالحه المستقبلية تحتم عليه ألا يفعل ذلك »(١٩) .

ويلحظ هنا إضافة لحماسة كوكس لتوقيع المعاهدة ، رغبته في تضمين تلك المعاهدة بنوداً أخرى تمثل قيوداً على سياسة الإمام عبد العزيز الداخلية . مثل استثناء الرعايا غير المسلمين من الخضوع لأحكام الشريعة ، وتحديد الرسوم الجمركية ، وممارسة الخدمات البريدية من خلال مكتب بريد بريطاني . كما أنه أراد أن يضيف قيوداً أخرى على سياسة الإمام الخارجية فوق تلك التي وردت في المسودة ، مثل وجوب استقبال الممثل البريطاني ، وعدم التدخل في شؤون الإمارات المجاورة ، وعدم شن حرب بحرية دون موافقة بريطانيا . ويلحظ أيضاً أن كوكس أدرك محاولة الإمام تحسين مركزه التفاوضي

بالتلويح بالانضمام إلى تركيا . ولذلك كتب له منبهاً إلى أن الترك يخسرون الآن في كل المواقع فلا فائدة من التلويح بالانضمام إليهم ، وأنه سيكون خاسراً بالفعل لو كان جاداً في ذلك التلويح .

لم تشارك حكومة الهند كوكس في حماسته لإعداد المعاهدة على ضوء ما جاء في مسودة الإمام ، ورأت في تلك المسودة صعوبات كبيرة مثل البنود المختصة بتحديد الحدود وإيواء اللاجئين وتطبيق الشريعة وتجارة السلاح(٢٠) وأبرقت لكوكس في الحادي والعشرين من يناير تقترح إدخال تعديلات على المسودة تتضمن اشتراط أن ينال خليفة الإمام موافقة الحكومة البريطانية قبل تنصيبه ، واستثناء الرعايا البريطانيين من تطبيق الشريعة ، وقد رد كوكس بعد يومين معبراً عن اعتقاده في أن الإمام سوف يقبل التعديلات . أما إذا رفض فإن رفضه سوف ينصب على موضوع اختيار خليفته . ولمواجهة مثل ذلك الاحتمال اقترح كوكس أن يكون الشرط المطلوب توفره في الخليفة هو موافقة قبائل البلاد والبريطانيين معاً على تنصيبه . وحول استثناء الرعايا البريطانيين من الخضوع لأحكام الشريعة عبر عن قناعته باستعداد الإمام للموافقة على ذلك ، لأن ما كان يدور في ذهنه عند وضع هذا البند في مسودته هو رعايا الإمارات الخليجية الخاضعة للحماية البريطانية .(٢١)

وبعد تلك المشاورات والمراسلات بلورت حكومة الهند موقفها ، فأبرقت إلى وزارة الهند في لندن بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ١٩١٥ م مقترحة أن يتم إعداد مسودة المعاهدة المزمعة على ضوء الأسس العامة **التالية** :

١ – تعترف الحكومة البريطانية بابن سعود حاكماً مستقلاً لنجد والأحساء والقطيف وتضمن الحكم الوراثي في عائلته شريطة أن تقبل القبائل بالحاكم الجديد وتصادق عليه حكومة جلالة الملك .

٢ – تساعد الحكومة البريطانية ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي يستدعيها الموقف في حالة تعرض أراضيه لاعتداء من جانب أية قوة أجنبية بدون مبرر أو إثارة .

٣ – ومقابل ذلك يتعهد ابن سعود بألا يتعامل مع أية دولة أجنبية أو يمنح أي امتيازات لرعاية أية دولة أجنبية إلا بنصيحة الحكومة البريطانية ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتبع هذه النصيحة بدون أي تحفظ .

٤ – يوافق الطرفان على عقد معاهدة تفصيلية بمجرد أن تتم الموافقة على هذه الخطوط العريضة حيث تشمل التفصيلات المسائل الأخرى التي تمس مصالحهما » .

وقد وافقت وزارة الهند على اقتراح حكومة الهند في الحادي والثلاثين من يناير . كما أقرته وزارة الخارجية في الثاني من فبراير ١٩١٥ (٢٢) .

وفي حين كانت السلطات البريطانية المختلفة تتداول فيما بينها أمر المعاهدة وتخول برسي كوكس صلاحية إعداد مسودة لها على ضوء الخطوط التي أقرت ، كان المبعوث البريطاني الكابتن شكسبير يلاقي مصيره المحتوم . إذ قتل أثناء معركة « جراب » التي جرت بين ابن سعود وابن رشيد في يناير ١٩١٥ . وقد طلب ابن سعود في فبراير إيفاد بديل لشكسبير لمواصلة المفاوضات حول المعاهدة أو أن يتم تبادل الآراء حولها عن طريق المراسلة ، وتعليقاً على هذا الطلب كتب كوكس إلى حكومة الهند طالباً تخويله إرسال مسودة المعاهدة التي انتهى من صياغتها إلى الإمام عبد العزيز ـ وأضاف أنه سينصحه بالتوقيع على تلك المسودة دون إبطاء ، لأنه بمجرد توقيعه عليها يمكن أن يوفد له ضابط آخر لمناقشة تفاصيل المعاهدة الثانية المقترحة ـ وأعرب كوكس عن اعتقاده في أنه حتى لو لم يوقع الإمام تلك المسودة دون مناقشة ، فإن الجانب البريطاني سوف يفيد من ذلك بالتعرف على مكامن اعتراضات الإمام قبل إيفاد ضابط آخر .(٢٣) وقد أقرت حكومة الهند اقتراح كوكس هذا ، وخولته العمل بموجبه .(٢٤)

أرسل كوكس مسودة المعاهدة التي أعدها ، وفي الرابع والعشرين من أبريل ١٩١٥ م أعاد ابن سعود المعاهدة موقعة ، ولكن بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات . وقد برر الإمام إدخاله تلك التعديلات على المسودة بقوله : « إن تعديلات غير مهمة وجدت ضرورية لأسباب قوية حتمتها الأوضاع المحلية والحاجة لتطمين السكان والهيمنة على الأسرة السعودية » .(٢٥) أما نص المسودة التي أعادها الإمام معدلة فقد كانت كما يلي ، علماً بأنني سأضع تحت التعديلات خطاً لتمييزها :

« إن الحكومة البريطانية السامية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم نجد والأحساء والقطيف **وجبيل والبلدان والموانئ التابعة لها** باسمه واسم ورثته وخلفائه ورجال قبائله ، لكونهما راغبين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الجانبين منذ **زمن طويل** ، وبقصد تعزيز مصالح كل منهما فقد سمت الحكومة وعينت المقدم السير برسي كوكس ، ... ، المقيم البريطاني في الخليج الفارسي باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي سيعرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على البنود التالية وأبرماها

١ ـ إن الحكومة البريطانية تعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستناقش وتحدد فيما بعد وأراضيها وموانيها على ساحل الخليج هي بلدان ابن سعود وآبائه من قبله ، وبموجب هذا تعترف بابن سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً وزعيماً مطلقاً لقبائلها وبأبنائه وأعقابه بالوراثة من بعده حيث سيتم تنصيب الخليفة (من قبل الحاكم القائم) أو بالدعوة لتصويت الرعايا القاطنين في تلك البلدان .

٢ ـ في حالة حدوث عدوان من قبل أية دولة أجنبية على أراضي البلدان التابعة لابن سعود وأعقابه ستعاون الحكومة البريطانية ابن سعود في كل الظروف وفي أي مكان .

٣ ـ يوافق ابن سعود بموجبه ويعد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك تقديم إشعار فوري للسلطات السياسية للحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه .

٤ ـ يتعهد ابن سعود بموجبه بأنه لن يتخلى عن أو يرهن ، أو بطريقة أخرى يهب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها ، أو (يمنح) امتيازات ضمن تلك الأراضي لأية دولة أجنبية أو لرعايا أية دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية التي يستتبع نصيحتها دون تحفظ ، حين تتطلب مصالحه ذلك .

٥ ـ يعد ابن سعود بموجبه بإبقاء الطرق المارة عبر أراضيه إلى المزارات المقدسة مفتوحة وبحماية الحجاج أثناء عودتهم من الأماكن المقدسة .

٦ ـ يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبله بالامتناع عن كل عدوان أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عمان الذين هم تحت حماية الحكومة العلية ولهم علاقات تعاهدية معها ، والذين ستحدد حدود أراضيهم فيما بعد .

٧ ـ إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة أخرى مفصلة تتعلق بأمور تهم الطرفين بصورة مشتركة »(٢٦)

نقل كوكس في السادس والعشرين من يونية إلى حكومته أمر التعديلات التي أدخلها

الإمام عبد العزيز على المسودة البريطانية ، ونقلت حكومة الهند الأمر بدورها إلى لندن . وفي السادس عشر من أغسطس ١٩١٥ م أبرق وزير الدولة لشؤون الهند إلى نائب الملك البرقية التالية : « المادة الأولى من المعاهدة : يجب على كوكس ، بعد شرح مناسب ، الإصرار على إعادة الكلمات الأصلية التي تعلق حكومة خادم جلالته أهمية كبيرة . لا يبدو أن هناك اعتراضاً على انتخاب في حالة عدم وجود تسمية [من قبل الحاكم القائم لخلفه] شرط أن تكون طريقة الانتخاب عملية ومعترفاً بها من قبل كل القبائل المعنية على أنها مشروعة طبقاً للعرف العربي ، وإلا فإننا ربما سنصبح متورطين في نزاعات قبلية داخلية . المادة الثانية : « غير مستفز » يجب أن تستعاد ، ولا ترغب حكومة جلالته ترك غموض فيما يتعلق بمساعدتها ، وإذا لم يوافق ابن سعود على الكلمات الأصلية فإنها تفضل « إلى الحد وبالطريقة التي تعتبرها الحكومة البريطانية بعد التشاور مع ابن سعود فعالة للغاية لحماية مصالحه » . المادة الرابعة : يجب على كوكس الحصول على حذف ما أضافه ابن سعود إذا كان ذلك ممكناً ، وإن لم يمكن فيستبدلها باقتراح من عنده . فيما يتعلق بالتعديلات الأخرى يجب أن يمارس كوكس حريته بالتصرف »(٢٧) .

وفي السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٥ م أرسل نائب الملك في الهند رسالة إلى الإمام عبد العزيز أخبره فيها أن كوكس قد خول توقيع المعاهدة معه ، وقد رد الإمام على الرسالة في السادس عشر من أكتوبر معلناً أنه لازال في انتظار الموعد الذي يحدده كوكس للقاء وإتمام المباحثات حول المعاهدة .(٢٨) ويلفت النظر هنا التباطؤ البريطاني في إتمام أمر المعاهدة بعد الحماسة التي وسمت محاولات البريطانيين في البداية ، وأعتقد أن السبب الكافي خلف ذلك هو المماطلة بهدف إجبار ابن سعود على قبول وجهة النظر البريطانية ، خاصة وأن موقفه التفاوضي قد ضعف نتيجة لتمرد العجمان عليه ،(٢٩) واضطراره لطلب المساعدة البريطانية . يرجع ذلك الاعتقاد أن حكومة الهند أيدت في السابع من أكتوبر ١٩١٥ م اقتراح كوكس تقديم ألف بندقية ومائتي ألف طلقة وقرض بدون فائدة بمبلغ عشرين ألف جنيه يدفع للإمام على أقساط ملائمة . وأن يرفق الإشعار الذي يرسل له بالاستعداد لدفع القسط الأول من القرض مع نسخة منقحة من المعاهدة المقترحة مع شروحات مفصلة ورجائه توقيع تلك النسخة(٣٠) . وقد أقر وزير الدولة لشؤون الهند ذلك الاقتراح وفوض حكومة الهند تطبيقه .(٣١)

ولا يبدو أن الضغط الاقتصادي البريطاني قد نجح في دفع الإمام عبد العزيز لقبول

المسودة البريطانية دون مناقشة . ولذلك استمرت السلطات البريطانية في المماطلة في تحديد موعد المباحثات النهائية لعقد المعاهدة . وقد أحس الإمام بميل الجانب البريطاني إلى المماطلة لذلك أرسل رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في أوائل ديسمبر ١٩١٥ م ، طلب منه فيها الإبراق إلى كوكس من أجل التعجيل بإجراء المباحثات النهائية . وعلل طلبه بسببين ، أولهما علمه بمكائد تجرى الآن بين الترك وزعماء عرب معينين ، وثانيهما أنه الآن على مسيرة ستة أيام شمال الأحساء ، ولكنه سوف يغير قريباً مكان إقامته وينتقل إلى مكان آخر يصعب عليه منه إجراء المباحثات شخصياً .(٣٢)

وأخيراً توجه برسي كوكس إلى جزيرة دارين للقاء الإمام عبد العزيز وإجراء المباحثات الختامية معه من أجل توقيع المعاهدة . وكان الجانب البريطاني يحمل مسودته الأصلية المقترحة ، بينما كان الإمام يحمل المسودة المعدلة وسأورد هنا نص المسودة البريطانية الأصلية والصياغة النهائية للمعاهدة ، مقارناً بينها بنداً بنداً ، مورداً تعليقات كوكس على ما جرى من حوار بينه وبين الإمام حول كل بند قبل صياغته النهائية .(٣٣)

التمهيد في المسودة البريطانية	**التمهيد في النص النهائي**
إن الحكومة البريطانية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم نجد والأحساء والقطيف باسمه واسم ورثته وخلفائه ورجال قبائله ، لكونهما راغبين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة **لأجيال** بين الجانبين وبقصد تعزيز مصالح كل منهما فقد سمت الحكومة البريطانية وعينت المقدم السير برسي كوكس ،... ، المقيم البريطاني في الخليج باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .	إن الحكومة البريطانية السامية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، حاكم نجد والأحساء والقطيف **والجبيل والبلدان والموانئ التابعة** لها باسمه واسم ورثته وخلفائه ورجال قبائله ، لكونهما راغبين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الجانبين **منذ زمن طويل** وبقصد تعزيز مصالح كل منهما ، فقد سمت الحكومة البريطانية وعينت المقدم السير برسي كوكس ،... ، المقيم البريطاني في الخليج باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن

عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي سيعرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على البنود التالية وأبرماها :

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، الذي سيعرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على البنود التالية وإبرامها :

وبالمقارنة بين النصين يظهر أن الإمام نجح في تثبيت التعديل الذي أدخله على التمهيد الذي ورد في المسودة البريطانية ، وذكر كوكس أنه حاجج الإمام على عدم ضرورة ذكر جبيل باعتبار أن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت مسبقاً بوقوع جبيل ضمن لواء (سنجق) الأحساء ، ولكن الإمام رد بأن إضافة تلك الكلمات ناشئة من ضرورة إقليمية حيث إن حدود بلاده على ساحل الخليج تلامس الحدود التي تدعي بها الكويت ، ولهذا فإنه يريد ذكرها تحديداً على أنها ضمن أراضيه ، وذكر كوكس أنه قبل طلب الإمام ولم يجد ما يعترض به عليه ، لأن الجبيل تقع تماماً خارج الحدود التي اعترف الجانب البريطاني بأنها تمثل حدود الكويت في المفاوضات البريطانية ـ العثمانية(٣٤) وعن وضع عبارة « منذ زمن طويل » بدل « لأجيال » ذكر كوكس أن ذلك تم بطلب من الإمام ، وأنه قبل الطلب دون تعليق .

المادة الأولى : المسودة البريطانية :

أن الحكومة البريطانية تعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف وأراضيها وموانيها الواقعة على ساحل الخليج هي أراضي ابن سعود وأراضي آبائه من قبله ، وبموجب هذا تعترف بابن سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً عن هذا الطريق وبأبنائه وأعقابه بالوراثة من بعده ، ولكن اختيار الخليفة سيكون متوقفاً على موافقة من الحكومة البريطانية بعد تشاور سري معها .

المادة الأولى : في النص النهائي (٣٥)

إن الحكومة البريطانية تعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستناقش وتعين فيما بعد وموانيها على ساحل الخليج هي بلدان ابن سعود وآبائه من قبله ، وبموجب هذا تعترف بابن سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً عن هذا الطريق وزعيماً مطلقاً لقبائلها ، وبأبنائه وأعقابه بالوراثة من بعده ، وسيتم اختيار الخليفة طبقاً لتعيين سلفه (أي من الحاكم القائم) ولكن بشرط

ألا يكون شخصاً معادياً للحكومة البريطانية بأي وجه ، مثل كونه معادياً للشروط الواردة في هذه المعاهدة .

وتظهر المقارنة بين النصين الكثير من الفروق ، أولها إضافة عبارة « والجبيل ... التي ستناقش وتعين فيما بعد » .. وذكر كوكس أنه وافق على هذه الإضافة للأسباب نفسها التي قبل بها إضافتها إلى التمهيد . ويلحظ أيضاً أن موضوع تحديد تلك الأراضي لم يكن قد ذكر في المسودة البريطانية ، ولكن الإمام نجح في إضافته توقعاً منه لمشكلات قد تثور بينه وبين الكويت حول الحدود . وذلك ما حدث بالفعل بعد عدة سنوات ، ولم تحل المشكلة إلا بالتدخل البريطاني وتوقيع اتفاقية العقير سنة ١٩٢٢ م . ويبدو النص على التحديد هنا مقصوراً على أراضي الجبيل بينما كان الإمام يريد من بريطانيا في المسودة الأولية التي قدمها لشكسبير المساعدة في تحديد حدود كافة أراضيه من الشمال والجنوب والشرق والغرب براً وبحراً .

والفرق الثاني بين النصين هو وضع كلمة « بلدان » في النص النهائي بدل كلمة « أراضي » في المسودة البريطانية ، وذكر كوكس أن ذلك الاستبدال تم بناء على رغبة الإمام ولعدم وجود اعتراض على ذلك لدى الجانب البريطاني . والفرق الثالث بين النصين هو إضافة عبارة « وزعيماً مطلقاً لقبائلها » . وذكر كوكس أن الإمام كان مصراً على ادخال هذه العبارة ، وأضاف أنها مسألة يصعب النقاش فيها ، ولذلك لم يصر على حذفها . ويأتي بعد ذلك الفرق الرابع بين النصين وهو المتعلق بكيفية تعيين خليفة الحاكم . وقد ذكر كوكس أن كلمة designation الواردة في المسودة البريطانية قابلتها كلمة « تنصيب » في المسودة المعدلة من قبل الإمام ، وهي كلمة ذات معنًى ملتبس ولذا أقنع الإمام باستبدالها بكلمة « تعيين » التي لا لبس فيها . وأضاف أنه ناقش مع الإمام ما جاء في المسودة المعدلة عن « دعوة الرعايا للتصويت » ، وعن إمكانية تطبيق ذلك عملياً ، وعما إذا كانت تلك الطريقة مألوفة . وقد انتهى النقاش باتفاق الطرفين على أن ذلك الاقتراح لا يمكن تطبيقه عملياً وأن من الأفضل تركه .

وانتقل كوكس بعد ذلك لبيان ما دار حول شرط الموافقة البريطانية على الخليفة المعين ، فذكر أنه أخفق في إقناع الإمام بقبول النص الذي جاء في المسودة البريطانية . وبرر كوكس للإمام إصرار الجانب البريطاني على ذلك الشرط بقوله إن خلو المعاهدة

من مثل هذا النص قد يورط الجانب البريطاني بمساندة خليفة غير صالح عين في منصبه لأنه المفضل لدى أبيه فحسب ، مع أنه قد يكون غير مقبول لدى القبائل أو معادٍ في مشاعره للبريطانيين . فرد الإمام على هذا التبرير بقوله إن ذلك الاحتمال غير قائم عملياً ، لأن الحاكم لا يعين خليفته ، والخليفة لا ينجح في خلافته ، ما لم يتمتع بثقة القبائل ويكون متمكنا من السيطرة عليها . ثم توصل الجانبان إلى حل وسط حسبما ورد في الصياغة النهائية . وبرر كوكس قبوله بتلك الصيغة بقوله : « في الحقيقة لن يكون هناك طرف ثالث في هذه المعاهدة التي سيكون تفسيرها متروكاً لنا ، ولا يجب علينا عملياً منح الاعتراف لأي أحد لا نرضاه ، ولا هو سيكون قادراً على الاستمرار دون اعترافنا به . إنني أثق بأن الشرط الذي أدرج سيعتبر كافياً لحماية مصالحنا » . ولا حاجة بي للتعليق هنا على النية البريطانية المبيتة في تفسير نصوص المعاهدة حسبما يشاؤون أو تشاء مصالحهم اعتماداً على « حق القوة » .

المادة الثانية ـ المسودة البريطانية	**المادة الثانية ـ النص النهائيّ**
في حالة حدوث عدوان غير مستفز من قبل أية دولة أجنبية على أراضي ابن سعود المذكور وأعقابه فإن الحكومة البريطانية ستعاون ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي يبدو لها أن الموقف يتطلبها .	**إذا اعتدت أية دولة أجنبية على أراضي بلدان ابن سعود المذكور وأعقابه دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية ودون إعطائها فرصة تبادل الرأي مع ابن سعود وتسوية الأمر ، فإن الحكومة البريطانية ستعاون ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي تعتقد الحكومة البريطانية بعد التشاور مع ابن سعود أنه أكثر فعالية لحماية مصالحه وأراضيه .**

اختلفت الصياغة النهائية لهذه المادة اختلافاً بيناً في المسودة المعدلة التي كان الإمام يحملها وعن المسودة البريطانية الأصلية ، ولقد كانت تلك الصياغة حلاً وسطاً بين وجهتي نظر الطرفين . وعن كيفية الوصول إلى ذلك الحل الوسط ذكر كوكس أن الإمام اعترض على اشتراط أن يكون العدوان « غير مستفز » ، وبرر رفضه بالقول إن مجرد ذكر كلمة « عدوان » تعني عدم وجود الاستفزاز . ولذلك لا مبرر لإدراج تلك العبارة ، لأن البريطانيين ـ على حد قوله ـ سيكونون قادرين على الاختباء خلفها من

أجل عدم تقديم المساعدة له ، حين يكون تقديمها غير ملائم لهم في أي وقت . وأضاف الإمام قوله بأن من المؤكد ألا يكون هناك عدوان متعمد من جانبه على أية دولة أجنبية ، وإزاء ذلك لم يجد كوكس بداً من صياغة عبارة بديلة وصفها بأنها عادلة .

وجاء الخلاف الثاني بين الطرفين بشأن هذه المادة حول مدى المعاونة البريطانية للإمام عند وقوع العدوان . إذ اعترف الإمام على ما جاء في المسودة البريطانية ووصفه لصياغتها بأنها وحيدة الجانب ومتميزة جداً لصالح بريطانيا ، فاقترح كوكس عندها التعديل الذي ورد في الصياغة النهائية ، وهو الأمر الذي قبله الإمام على الفور ، وذكر كوكس أن الإمام أصر على إضافة كلمة « أراضيه » في آخر المادة ، وهو إصرار لم يجد اعتراضاً من الجانب البريطاني ، لأن الأراضي حسب رأي كوكس كانت مشمولة بكلمة « مصالحة » وهي المصلحة الرئيسة للإمام في الواقع .

المادة الثالثة ـ المسودة البريطانية

يوافق ابن سعود بموجبه ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك تقديم إشعار فوري للسلطات السياسية في الحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه .

المادة الثالثة ـ النص النهائي

يوافق ابن سعود بموجبه ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك يتعهد بتقديم إشعار فوري للسلطات السياسية في الحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه .

لا اختلاف هنا بين الصياغتين ، ولم يذكر كوكس أن أي نقاش قد جرى حولها أثناء المباحثات بينه وبين الإمام عبد العزيز .

المادة الرابعة ـ المسودة البريطانية

يتعهد ابن سعود بموجبه وللأبد بأنه لن يتخلى عن ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر ، أو بطريقة أخرى يهب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها أو يمنح

المادة الرابعة ـ النص النهائي

يتعهد ابن سعود بموجبه على نحو جازم بأنه لن يتخلى عن ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر ، أو بطريقة أخرى

امتيازات ضمن تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لرعايا دولة ، أية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية التي ستتبع نصيحتها دون تحفظ .	يهب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها ، أو يمنح امتيازات ضمن تلك الأراضي لأية دولة أجنبية أو لرعايا أية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية ـ وأنه سيتبع نصيحتها بدون تحفظ شريطة ألا تكون ضارة بمصالحه .

هناك اختلافان في صياغتي هذه المادة ، أولهما وضع عبارة « على نحو جازم » مكان كلمة « للأبد » . ولم يتطرق كوكس في تعليقاته إلى هذا الاختلاف ، ولم يبين سببه . ولذلك فإنني أستنتج أن الإمام عبد العزيز هو الذي طالب بإدخال هذا التغيير لأنه لصالحه بشكل واضح . وثانيهما حول مدى التزام الإمام بالنصيحة البريطانية ، وهو ناشئ كما ذكر كوكس عن اعتراض الإمام على النص البريطاني المطلق . وبرر كوكس قبوله بإدخال التعديل بقوله : « فيما يتعلق بهذه المادة أود تقديم الملاحظات التالية ، في المسودة البريطانية كانت « النصيحة » المشار إليها تبدو وكأنها تعني فقط النصيحة حول التخلي عن الأراضي ، وهو الأمر الذي تعالجه تلك المادة . ولكن تلك النصيحة كما وردت في الترجمة العربية جاءت بما اعتبر معه ابن سعود التعهد بقبولها تعهداً عاماً . ليس هناك بالطبع علامات وقف في اللغة العربية ،(٣٦) ولذا فإن التعهد يكون قابلاً لأي من التفسيرين . ولذلك اقترحت بأننا في النسخة الإنجليزية ، التي طلب ابن سعود نسخة منها ، يجب أن تكون لدينا نقطة وجملة جديدة بعد كلمتي « الحكومة البريطانية » . إن هذا التنقيط يجعل تعهد ابن سعود بعدم عن الأراضي تعهداً مطلقاً ، كما اعتقد بأن ابن سعود يعني أنه سيكون كذلك . وبالإضافة إلى هذا فإن ذلك يعطينا تعهداً عاماً منه باتباع نصيحتنا دون تحفظ حينما نجد من الضروري تقديمها له ، طالما أنها ليست ضارة بمصالحه » .

المادة الخامسة ـ المسودة البريطانية	المادة الخامسة ـ النص النهائي
يتعهد ابن سعود بموجبه بإبقاء الطرق المؤدية عبر الأراضي المذكورة أعلاه إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وبحماية الحجاج في طريقهم إلى الأماكن المذكورة ومنها .	يتعهد ابن سعود بموجبه بإبقاء الطرق الواقعة ضمن أراضيه المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وبحماية الحجاج أثناء مرورهم إلى الأماكن المقدسة وعودتهم منها .

لا اختلافات جوهرية بين الصياغتين ، عدا تحوط الإمام بطلبه إدخال عبارة « ضمن أراضيه » كي يكون تعهده مقصوراً على الأراضي التي يمارس فيها سلطة فعلية ، وتحوطه بوضع كلمة « مرورهم » ليضمن أن وجود الحجاج في أراضيه عابر لا مستمر ـ وقد ذكر كوكس أن معنى المادة بقي كما كان رغم ذلك .

المادة السادسة ـ المسودة البريطانية	**المادة السادسة ـ النص النهائي**
يتعهد ابن سعود كما فعل آباؤه من قبله بالامتناع عن كل عدوان على أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان أو غيرها من قبائل وزعماء تحت الحماية البريطانية ، والتي حدودها فيما بعد .	**يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبله بالامتناع عن كل عدوان على أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عمان الذين هم تحت حماية الحكومة البريطانية والذين لهم علاقات تعاهدية مع الحكومة المذكورة والذين ستعين حدود أراضيهم فيما بعد .**

ذكر كوكس أن الإمام أصر على حذف عبارة « أو غيرها من قبائل وزعماء » التي وردت في المسودة البريطانية . وبرر إصراره بالقول بأن كل الزعماء الذين تحميهم بريطانيا ولها علاقات تعاهدية معهم قد ذكروا جميعاً بالاسم . أما كوكس فيقول إنه وجد صعوبة في تبرير الإلحاح على إبقاء العبارة المذكورة باعتبارها احتياطاً لمتطلبات المستقبل ، وأنه لو ألح على إبقائها لاضطر لتعيين حالات ممكنة وثيقة الصلة بالأمر ، ولذلك فإنه وافق على حذفها .

ولا أملك هنا إلا الثناء على فطنة الإمام عبد العزيز وإدراكه الدقيق للمغازي الكامنة خلف تلك العبارة القصيرة ، فمما لا شك فيه أن الجانب البريطاني أراد استغلال هذه العبارة في منح نفسه حق حماية أية قبائل قد تنشق على الإمام مستقبلاً إذ استدعت المصالح البريطانية ذلك . كما إنه أراد الاحتفاظ بحقه في منح الحماية لحكام مناطق أخرى غير المناطق الخليجية المحددة كحاكم حائل مثلاً باعتبار ذلك وسيلة للضغط على الإمام عند الضرورة .

المادة السابعة ـ المسودة البريطانية
إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة مفصلة إضافية تتعلق بأمور أخرى تهمهما بصورة مشتركة ، حالما يرتب ذلك بصورة مناسبة .

المادة السابعة ـ النص البريطاني
إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة مفصلة إضافية تتعلق بالأمور التي تهم الجانبين .

ذكر كوكس أن الصياغة النهائية لهذه المادة كانت صياغة الإمام ، وأنه وافق عليها ، وأضاف أن الإمام أصر على حذف كلمة « أخرى » التي وردت في المسودة البريطانية لأنه كان يعتقد بأن كلمة « الأمور » لوحدها تكفي للإشارة إلى بعض القضايا التي ورد ذكرها في صلب المعاهدة الحالية والتي ستجري معالجتها في المعاهدة الجديدة التالية مثل قضية الحدود ، ولكون تلك النقطة غير مهمة ـ في نظر كوكس ـ فإنه لم يلح في مناقشتها ، وتبدو هذه النقطة غير مهمة بالفعل ظاهرياً ، ولكنها تعكس في جوهرها عدم ثقة الإمام بالجانب البريطاني ، وخشيته من أن يصر البريطانيون على إدخال « أمور أخرى » كثيرة في مباحثات المعاهدة الجديدة المزمعة حسبما تستدعيه مصالحهم ، بينما كان يريد هو من جانبه أن تقتصر مباحثات المعاهدة المنتظرة على الأمور التي أجملت في المعاهدة الحالية وتحتاج إلى مزيد من التفصيل أو التحديد . ولكن صياغة هذه المادة لم تنجح في تحديد هذا المعنى الذي كان يدور في ذهن الإمام بشكل واضح .

وهكذا وقع الإمام عبد العزيز آل سعود وبرسي كوكس في الثامن عشر من صفر سنة ١٣٣٤ هـ/السادس والعشرين من ديسمبر ١٩١٥ م هذه المعاهدة التي أصبحت تسمى « معاهدة دارين » . وكان رأي كوكس في المعاهدة أنها ذات نص مرض يستجيب للمتطلبات الأساسية للجانب البريطاني(٣٧) ، وأن ذلك كاف لجعل الحكومة البريطانية تصادق عليها ، ولكن يبدو أنه شعر بإخفاقه في تنفيذ تعليمات حكومته المؤرخة في السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٥ م والتي مر ذكرها تنفيذاً دقيقاً ، فبرر ذلك بالقول أنه لو كان الإمام عبد العزيز مستعداً لمد المباحثات جلسة أخرى فلربما كان بإمكانه أن يدفعه بلباقة لتقبل نص أقرب لنص المسودة البريطانية . ولكنه سرعان ما تحفظ بالقول أنه لو لم يكن الإمام حريصاً على إنهاء المباحثات في جلسة واحدة ، فربما كان سيصبح أقل مرونة واستعداداً لمقابلة كوكس في منتصف الطريق .(٣٨) .

ورغم أن البعض انتقد تلك المعاهدة بالقول : « ولا تختلف هذه المعاهدة عن

المعاهدات الأخرى التي عقدت مع أمراء الخليج ، وفي هذه المعاهدة تجلى قصر نظر مستشاري ابن سعود وجهلهم بما يجري في العالم والاستفادة من الفرص المتوالية ،(٣٩) إلا أنه من الصحيح القول أنها كانت ذات فائدة مرحلية للإمام عبد العزيز ، وقد فهمها الإمام بهذا الشكل فعلاً حين نظر إليها من ناحية منفعتها له باعتبارها تحمي استقلاله من تدخلات الدولة العثمانية ، ولم ينظر إليها من ناحية القيود التي فرضتها عليه .(٤٠) .

الخلاصة :

وهكذا ، بعد أن استعرضنا بعجالة مراحل المفاوضات بين الإمام عبد العزيز وبريطانيا وتتبعنا منعطفاتها طوال ما يقرب من سنة كاملة ، يمكن القول إن ما حققه الإمام كان أقل من طموحه الذي تجسد في المسودة الأولية التي أعدها وسلمها لشكسبير ، ويتسق ذلك مع ما هو معروف في العلاقات السياسية بين الدول ، إذ أن ما يستطيع طرف تحقيقه عن طريق المفاوضات يتناسب عادة مع القوة الفعلية التي يستند إليها مقارنة بقوة الطرف الثاني ، وفي نافلة القول أن الإمام كان يقف في مفاوضاته إزاء قوة كبرى كانت تدير امبراطورية واسعة لا تغيب عنها الشمس . ولكنه ـ رغم ذلك ـ نجح في تحقيق نتائج تجاوزت حدود قوته الفعلية في ذلك الوقت . وقد ساعدته في ذلك الظروف السائدة في المنطقة مثل حالة الحرب القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية وحرص كل من الجانبين المتحاربين كسب وده . كما إن من العوامل التي ساعدته بلا شك ما اتصف به من مهارة واضحة في التفاوض ومن براعة في فهم النصوص الدقيقة والتعامل معها . ودليلي الواضح على أن الإمام حقق في تلك المعاهدة أكثر مما تؤهله ظروفه المادية ، هو إخفاق بريطانيا بكل قوتها في أن تملي عليه النص الذي وضعته للمعاهدة وقبولها بحلول وسط في صياغة أغلب المواد .

الهوامش :

(١) د. تركي بن محمد بن سعود الكبير ، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢ ـ ١٩٢٥ ، في « الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة ، رجب ١٤٠٦ ـ مارس ١٩٨٦ ، ص ٣٨ » .

(٢) للتعرف على تفاصيل تلك الاتصالات وأسباب عدم تجاوب البريطانيين معها ، راجع :
عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، الرياض ، ١٤٠٢ ، ص ص ١٦١ ـ ١٨٠ ، وأيضاً Troeller, G., The Birth of Saudi Arabia, London, 1976, pp. 21 — 65.

(٣) Ibid, pp. 83 - 84.

(٤) عن تفصيلات هذا القرار ، راجع :
خالد السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢ ، الرياض ١٩٨٣ ، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٦ .

(٥) IOR, R/15/5/25, Enclosure in No – S–7 of 1914.

(٦) عن سبب التحاق السيد طالب بالإمام عبد العزيز راجع :
خالد السعدون ، سر رحلة السيد طالب النقيب إلى نجد ، في « الخليج العربي ، السنة الخامسة عشرة ، المجلة التاسع عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٧ – ١١٢ » .

(٧) IOR, R/15/5/52, No - S–7 of 1914, from Captain W.H.Shakespar, Political Officer ou Specialduty to the Pol. Res. in the P. G., dated 7/12/1914.

(٨) IOR, R/15/5/25, No. 1494, from Knox, Bushire, to Foreign, Delhie, dated 31/12/1914.

(٩) IOR, R/15/5/25, No., from Sir P. Cox, to the Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep. Delhi, enclosure No. 1.

(١٠) لم يكن البريطانيون يفرقون بين الحرم المكي الشريف الذي « يحج » إليه المسلمون وبين أضرحة آل البيت المدفونين في العراق التي اعتاد المسلمون الشيعة « الزيارة » إليها . أما الإعلان الذي أشار إليه كوكس فهو الإعلان الذي نشرته حكومة الهند في الثاني من نوفمبر ١٩١٤ . انظر نصه في :
IOR, L/P + S/10/463, from Viceroy, to India Office, London, dated 3/11/1914.

(١١) IOR, R/15/25, No. – , from Sir P. Cox, to the Sec. to the Gov. of In. in the for. and Pol. Dep., Delhi, enclosure No. 2.

(١٢) ذكر د. عبد العزيز عبد الغني أن الاجتماع تم في « الخفجي » ، والصحيح أنه تم في الخفى – راجع : السلام البريطاني في الخليج العربي ، ص ١٨٠ .

(١٣) يشير بذلك إلى اتفاق الإمام عبد العزيز والسلطات التركية في مايو ١٩١٤ .

(١٤) يشير إلى شريف مكة وابن رشيد حاكم حائل .

(١٥) IOR, R/15/5/25. No. S – 13 of 1915, from Captain W.H. Shakespear, Pol. Off. on Special Duty, to Pol. Res. in the P. Res. in the P. G., Basrah, dated 4/1/1915.

(١٦) Ibid.

(١٧) عبد العزيز عبد الغني ، المرجع نفسه ، ص ١٨٠ .

(١٨) IOR, R/15/5/25, enclosure in No. S – 13 of 1915.

ويزعم البعض أن مسودة المعاهدة التي قدمها الإمام عبد العزيز لشكسبير نصت على وجوب تقديم بريطانيا أسلحة وأموالاً له في حالة قيامه بأي عمل ضد العدو . وذلك العدو هو ابن رشيد على وجه التحديد . ولا أجد لهذا الزعم سنداً . راجع :
Hawarth, D. The Desert King, Beirut, N.D., p. 85.

(١٩) IOR, R/15/5/25, No. 69 – B (3rd. Sec.), from Sir P. Cox, Basrah, to foreiga, Delhi, dated 17/1/1915.

(٢٠) Troeller, op. cit., p. 86.

(٢١) IOR, R/15/5/25, No. 105 – B, from Resideut, Basrah, to foreign, Delhi, dated 23/1/1915.

(٢٢) د. مكي شبيكة ، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ص ٩٢ – ٩٥

(٢٣) IOR, R/15/5/25, No. 336 – B, from Sir P. Cox, Basrah, to foreign, Delhi, dated 24/2/1915.

(٢٤) IOR, R/15/5/25, No. 246 – DS, from Foreign, Delhi, to Sir P. Cox, Basrah, dated 27/2/1915.

(٢٥) Troeller, op. cit., p. 88.

(٢٦) Ibid., pp. 250 - 3.

(٢٧) Ibid., p. 89.

(٢٨) شبيكة ، المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ص ٤٩ ـ ٥١ .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن تمرد قبيلة العجمان في الأحساء على الإمام عبد العزيز ، راجع : السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ، ص ص ١٧٠ ـ ١٧٨ .

(٣٠) IOR, R/15/5/25, No. 1030 - S, from Viceroy to Sec. of St. for In., London, dated 7/10/1915.

(٣١) IOR, R/15/5/25. No. 1093 - S, from Foreign, Simla, to Cox, Besrah, dated 29/10/1915.

(٣٢) IOR, R/15/5/25, No. 65 - C, from Keyes, Bahrain, to Sir P. Cox, Basrah, dated 4/12/1915.

(٣٣) نص المسودة البريطانية ونص المعاهدة ونص تعليقات كوكس ، في :
IOR, R/15/5/25, No. -, from Sir P. Cox, to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916, enclosures No. 2 and 3.

(٣٤) يشير إلى المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقية سنة ١٩١٣ بين الدولتين .

(٣٥) بمقارنة بنود المعاهدة كما نوردها هنا ببنود المعاهدة كما أوردها حافظ وهبة تظهر فروق واضحة . ولعلها نتيجة الاختلاف في الترجمة ، راجع :
حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ط ٥ ، ص ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(٣٦) توهم عدم وجود علامات وقف باللغة العربية ناشئ عن قلة معرفة كوكس بتلك اللغة .

(٣٧) IOR, R/15/5/25, No. 3500, from Sir P. Cox, tr D.C.P.O., Basrah, dated 27/12/1915.

(٣٨) IOR, R/15/5/25, No. -, from Sir P. Cox, Basrah, to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. of In. For. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916.

(٣٩) وهبة ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٤٠) Dr. Iqbal, S.M., Emergence of Saudi, Arabia, 2nd. Edit., New Delhi, 1978, p. 73.

● مصادر البحث ●

أ ـ الوثائق المنشورة :

IOR, R/15/5/25:

No. S - 7 of 1914, from Captain W.H. Shakespear, Political Officer on Special Duty, tothe Pol. Res. inthe P.G., dated 7/12/1914.

No. CF - 604, from Knox, on Special Duty, Bushire, to Pol. Agent, Kuwait, dated 31/12/1914.

No. 1494, from Knox, Busire, to Foreign, Delhi, dated 31/12/1919.

No. -, from Sir P. Cox, Qurua, to the Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep., Delhi, enclosure No 5. 1 and 2.

No. S - 13 of 1915, from Captain W.H. Shakespear, Pol. Off. on Special Duty, to Pol. Res. in *the P. G., Basrah, dated 4/1/1915, with enclosure.*

No. 69 – B, from Sir P. Cox, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 17/1/1915.

No. 105 – B, from Resident, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 231/1/1915.

No. 336 – B, from Sir P. Cox, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 24/2/1915.

No. 246 – DS, from Foreign, Delhi, to Sir P. Cox, Basrah, dated 27/2/1915.

No. 1030 – S, from Viceroy to Sec. of St. for In., London, dated 7/10/1915.

No. 1093 – S, from Foreign, Simla, to Cox, Basrah, dated 29/10/1915.

No. 65 – C, from Keyes, Bahrain, to Sir P. Cox, Basrah, dated 4/12/1915.

No. –, from Sir P. Cox to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916, with two encloswes.

No. 3500, from Sir P. Cox to D.C.P.O., Basrah, dated 27/12/1915.

IOR, L/P + S/10/463, from Viceroy to India Office, London, dated, 3/11/1914.

ب ـ مراجع باللغة العربية :

١ ـ تركي بن محمد بن سعود الكبير ، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢ ـ ١٩٢٥ ، في «الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة ، رجب ١٤٠٦ ـ مارس ١٩٨٦ م» .

٢ ـ حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣ ـ خالد السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢ م ، الرياض ، ١٩٨٣ م .

سر رحلة السيد طالب النقيب إلى نجد ، في «الخليج العربي ، السنة الخامسة عشر ، المجلد التاسع عشرة ، العدد الأول ، ١٩٨٧ م» .

٤ ـ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ .

٥ ـ مكي شبيكة ، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى ، بيروت ، ١٩٧٠ م جزءان .

جـ ـ مراجع باللغة الإنجليزية :

1 – Hawarth, D., The Desert King, Beirut, N.D.

2 – Iqbal, S.M., Emergence of Saudi Arabia, 2nd. ed., New Delhi, 1978.

3 – Troeller, G., The Birth of Saudi Aravbi, London, 1976.

● المختصرات ●

Pol. Res. in the P.G. = Political Resident in the Persian Gulf.

Sec. to the Gov. of In. in the For. and P. Dep. = Secretary tothe Government of India in the Foreign and Political Department.

Sec. of St. for In. = Secretary of State for India.

D.C.P.O. = Deputy Chief Political Officer.

IOR = India Office Records (London).